

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦١ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على اتفاق عقد تمويل بين حكومة جمهورية مصر العربية
وبنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل
مشروع الري بالنوبارية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق عقد تمويل بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي
بمبلغ ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل مشروع الري بالنوبارية والموقع في القاهرة
بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رجب سنة ١٤١١ هـ (٩ فبراير سنة ١٩٩١) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٩ شعبان سنة ١٤١١ هـ

الموافق ٢٤ فبراير سنة ١٩٩١ م .

مشروع التوى بالنوبارية

عقد تمويل بين جمهورية مصر العربية

وبنك الاستثمار الأوروبي

لوكسمبرج ١٩٨٩

ابرء هذا العقد بين :

الطرف الاول :

جمهورية مصر العربية ممثلة من خلال الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ويمثلها السيد /
وتسمى فيما بعد المقترض :

الطرف التالى :

المجموعة الأوروبية ممثلة من خلال بنك الاستثمار الأوروبي والمقر الرئيسى المؤقت له
فى رقم ١٠٠ طريق كونراد ادينوار - لوكسمبرج - كيرشبرج ويمثله السيد /
وتسمى فيما بعد بالبنك .

حيث ان :

المقترض - من خلال الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (تسمى فيما
بعد (GARPAD)) تقترح تنفيذ مشروع (يسمى فيما بعد بالمشروع) ويشمل الدراسة
والتنفيذ والإدارة لنظام رى حديث فى منطقة النوبارية بمصر كما هو موضع على وجه
التحديد فى الوصف الفنى بالجدول (١) المرفق (وتسمى فيما بعد بالوصف الفنى) .
التكاليف الكلية المقسمة للمشروع هى ١١٢ مليون وحدة نقد أوروبية (وقد تم
تعريف وحدة النقد الأوروبية بالجدول رقم (ب) . (المرفق) .

تكاليف المشروع ممسولة جزئيا بمبلغ ٧٧ مليون وحدة نقد أوروبية من اعمادات
ميزانية الدولة .

لاستكمال عملية التمويل فلقد طالب المقترض من البنك قرضاً مدعماً من مصادر البنك
الخاصة بمبلغ يوازى ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية فى إطار بروتوكول التعاون المالى

والفني بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية (تسمى فيما بعد بالمجموعة الأوروبية المشتركة) وجمهورية مصر العربية الموقع في ٢٦ أكتوبر ١٩٨٢ (ويشار إليها فيما بعد بالبروتوكول) على النحو المذكور بماحق اتفاقية التعاون بين المجموعة الأوروبية المشتركة والمقترض يشار إليها فيما بعد بالاتفاقية) .

وحيث أن جزء من القرض الممنوح من خلال هذا العقد يمكن أن يتم السحب منه بعملة وحدة النقد الأوروبية وبالنسبة لهذا العقد فإن لفظ العملة يشمل وحدة النقد الأوروبية .

طبقاً للفقرة (٢) من البروتوكول فإن القرض يتمتع بنسبة دعم قدرها ٢٪ على سعر الفائدة المطبق على القرض .

يعلم المقترض أن هذا القرض يتم طبقاً للبند رقم (٢) من البروتوكول الخاص بالقروض من البنك التي يمنحها من مصادره الخاصة وسوف يتم حسابها مقابل المبالغ التي تم تحديدها بالفعل في الفقرة ١ (٢) لهذا البند وسوف يطبق الدعم على الفائدة على المبالغ المحددة في الفقرة ١ (ب) من هذه المادة .

وفقاً للمادة (١٧) من البروتوكول فقد تعهد المقترض بأن يتيح للدينين بصفتهم المستفيدين من القروض المقدمة بموجب البروتوكول أو انضمام هذه القروض المبالغ بالعملة اللازمة لدفع الفائدة والعمولات واستداد المبالغ الأصلية لتلك القروض وفقاً للمادة (١٥) من البروتوكول قدم المقترض تعهدات محددة بشأن الإعفاء من الضرائب على الفائدة والعمولة المستحقة على القروض المقدمة من البنك .

اقتناعاً من البنك بأن تمويل المشروع يتفق مع شروط البروتوكول ويدخل في نطاق اختصاصات البنك وهامه وبالنظر لما جاء فيما سبق ذكره فقد قرر البنك منح المقترض قرضاً بما يعادل ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية .

وافق () عن المقترض على قبول القرض المذكور (ملحق ١) ويفوض السيد / بموجب التفويض الصادر له في شكل الملحق (٢) في توقيع العقد نيابة عن المقترض .

كل إشارة ترد في هذا العقد لديباجة أو لمواد أولبراج أو للملاحق
لديباجة هذا العقد ومواده وبرامجه وملاحقه .

لذلك وبناء على ما تقدم فقد تم الاتفاق على ما يلي :

(مادة ١)

السحب

١/١ : قيمة القرض :

يتيح البنك بموجب هذا العقد للمقترض قرضا ويشار إليه فيما بعد " القرض " بمبلغ يعادل ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية (خمسة وثلاثون وحدة نقد أوروبية) ويقبل المقترض هذا المبلغ لاستخدامه في تمويل المشروع .

٢/١ : اجراءات السحب :

يتيح البنك القرض للمقترض اعتبارا من [س (ملحوظة ١) + ٣٠ يوم] ويتم الصرف من هذا القرض للمقترض عند الطلب ووفقا لشروط المادة ٤/١ . ويشترط تسلم البنك طلب لكل سحب مع المستندات المطلوبة بموجب المادة ٤/١ قبل تاريخ السحب المطلوب الذي يختاره المقترض بمدة ٣٠ يوم على الأقل .

ويكون لكل طلب سحب (باستثناء الأخير) بمبلغ لا يقل عما يعادل (١٠٠٠٠٠٠٠ وحدة نقد أوروبية) ولا يتجاوز عدد طلبات السحب ٢٠ .

وتتم كل عملية سحب من القرض بدفع المبلغ في الحساب / الحسابات المصرفية باسم الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية والتي تقوم بإخطار البنك بها قبل تاريخ السحب بمدة ١٥ يوم على الأقل ولا يجوز تعيين أكثر من حساب واحد لكل عملة .

ملحوظة ١ : - (س) تعني تاريخ توقيع هذا العقد .

٣/١ : عملات السحب :

يقوم البنك باختياره وحسب ما يرى من أفضليات بالدفع من القرض المحدد قيمته بوحدة النقد الأوروبية بوحدة أو أكثر من عملات الدول الأعضاء في البنك أو بالعملات الأخرى التي يتم التعامل بها على نطاق واسع في أسواق النقد الأجنبي الرئيسية .

وسوف يحدد البنك اختياره للعملات والنسب بين المبالغ التي سيتم الصرف بها وفترات السداد المطبقة على المبالغ المسحوبة بكل عملة يتم اختيارها بحيث يكون المعدل المرجح لأسعار الفائدة السارية على العملات المختارة والذي يقرره البنك قبل تاريخ السحب بخمسة عشر يوما متوافقا مع سعر الفائدة المتعاقد عليه في المادة ٢/٤ (٢) (١) وسيقوم البنك بإخطار المقترض عما يقرره في هذا الخصوص .

ولحساب المبالغ المزمع سحبها فإن البنك سيطبق أسعار التحويل بين العملات التي سيتم الصرف بها في مقابل وحدة النقد الأوروبية ، وذلك حسب ما هو مقرر بالجدول (ب) ولأغراض الفقرة السابقة ستكون أسعار التحويل المستخدمة هي تلك الأسعار السارية في التاريخ الذي يختاره البنك من بين الأيام العشرة السابقة لتاريخ السحب المعتم .

٤/١ : شروط السحب :

(١) يكون السحب الأول طبقا للمادة ٢/١ ، وشروطا باستيفاء الشروط التالية بالشكل المرضي للبنك ، بمعنى أنه قبل تاريخ السحب المطلوب بمدة ٣٠ يوم ينبغي عمل الآتي :

(١) قيام الحكومة المصرية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعفاء جميع المدفوعات المستحقة بموجب هذا العقد من الضرائب سواء كانت تلك المدفوعات هي أصل القرض أو الفائدة أو أى مبالغ أخرى ، وكذلك السماح بدفع جميع هذه المبالغ كاملة دون أى خصم لضريبة من المنبع .

(ب) الحصول على جميع موافقات مراقبة النقد الأجنبي للتصريح للمقترض بتلقى المبالغ المسحوبة بموجب هذا العقد وسدادها ودفع الفوائد وجميع

المبالغ الأخرى المستحقة بموجب هذا العقد وتشمل تلك الموافقات التصريح بفتح واستمرار الحسابات التي يحددها المقرض للبنك لتحويل المبالغ المسحوبة عليها .

(ج) موافاة البنك بشهادة تؤكد تصديق مجلس الشعب المصرى على هذا العقد .

(د) إصدار مجلس الدولة رأيا قانونيا للمقرض (فى الشكل الذى يقبله بصحة إبرام المقرض لهذا العقد) .

(هـ) سيستلم البنك ما يفيد بقيام المقرض بأنه أدرج فى ميزانية الدولة المبلغ الخاص بالسحب الأول وذلك بفرض التأكيد على إتاحة جميع التكاليف المحلية المطلوبة للمشروع والتي يمكن دفعها فى نفس عام سحب المبلغ من القرض .

(و) ستنشئ الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وحدة لإدارة المشروع مع تحديد أسس التنفيذ وتشكيل فريق الموظفين اللازم وتحديد المسئولية التي يوافق عليها البنك للتنفيذ تكون مسئولة عن التصميم والتنسيق وتنفيذ المشروع وسيتم توظيف العدد المناسب من الموظفين المؤهلين تحت رئاسة مدير للمشروع معين بالاتفاق مع البنك .

(ز) سيستلم البنك أسماء ونماذج التوقيعات اللازمة من الأشخاص المفوضين من قبل المقرض لتحرير طلبات السحب وإدارة القروض فى إطار هذا العقد ونياية عن المقرض .

(ب) يكون كل سحب من الاثتمان مشروطا بتسلم البنك قبل تاريخ السحب المطلوب بمدة لا تقل عن ٣٠ يوم شهادة مقبولة للبنك بأن المقرض أنفق على أجزاء المشروع المحددة فى الفقرة ٦ من الوصف الفنى (بعد خصم الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد الواجب دفعها مباشرة بمعرفة المقرض) بما لا يقل عن مجموع (١) جميع المبالغ السابق سحبها وفقا لهذا البند (٢) قيمة المبلغ المطلوب سحبها .

عند تسلم البنك لشهادة يقبها بأن المقرض لديه التزامات للدفع وذلك في خلال ٦٠ يوم من تاريخ الطلب ، سوف يعامل البنك هذه المدفوعات "المصرفيات" على أنها قد نفذت وإذا تم سحب أى مبلغ وفقا لهذا الشرط يجب تقديم إثبات عن المصرفيات المتعلقة ببنود المشروع المتفقى الصرف عليها قبل إجراء أى سحب إضافي من القرض .

ولحساب قيمة المبالغ المنصرفة بوحدة النقد الأوروبية فإن البنك سيطبق أسعار التحويل السارية قبل تاريخ السحب بفترة ٣٠ يوم .

وفي حالة عدم قبول البنك لأى جزء من الشهادات التى يقدمها له المقرض وفقا لهذا البند ٤/١ ب يجوز للبنك القيام بتخفيض المبلغ المطلوب سحبه نسبيا دون الإخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢/١ .

(ج) علاوة على ذلك فإن إجراء أى سحب سيكون مشروطا بضرورة تقديم ما يفيد بإتاحة التخصيص من ميزانية الدولة لضمان استمرارية واستكمال المشروع .

٥/١ : عمولة الارتباط :

اعتبارا من (أ) (س + ٦٠ يوما) أو (ب) تاريخ تصديق مجلس الشعب المصرى أيهما محل أخيرا . يدفع المقرض عمولة ارتباط بواقع ١/١ سنويا على المبلغ الذى لم يتم سحبه أو الغاؤه أو تخفيضه من القرض وتدفع هذه العمولة نصف سنويا فى التواريخ المحددة بالمادة (٥/٣) .

٦/١ : تخفيض قيمة القرض :

فى حالة انخفاض تكلفة المشروع عن الرقم المذكور فى ديباجة هذا العقد يكون من حق البنك تخفيض قيمة القرض بما يتناسب مع انخفاض تكلفة المشروع . ويجوز للمقرض فى أى وقت تخفيض القرض بقيمة المبلغ الغير مستخدم منه كإجراء أو جزئيا وذلك بإرسال إخطار للبنك بهذا المعنى .

وفى حالة إرسال المقرض لهذا الإخطار فإنه سيكون ملزما بدفع عمولة مملوغة تعادى (١) نصف نسبة الفائدة الأساسية بالتعاقد الواردة فى البند ٤/٢ (٢) على المبالغ المملوغة وتدفع هذه العمولة بالإضافة إلى أى عمولة أخرى تستحق وفقا للمادة ٥/١ .

ويجوز للبنك في أي وقت بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بموجب إخطار للمقرض تخفيض القرض بقيمة الجزء الغير مسحوب كليا أو جزئيا .

٧/١ : الغاء القرض :

يجوز للبنك إلغاء الجزء الغير مسحوب من القرض كليا أو جزئيا في أي وقت بعد وقوع أي حالة من الحالات المحددة بالمادة ٩ ، وذلك بموجب إخطار يرسله البنك للمقرض .

ويعتبر الجزء الغير مسحوب من القرض لاغيا إذا ما طالب البنك المقرض بالسداد المبكر طبقا لشروط المادة ٩ .

وفي حالة إلغاء القرض سيكون على المقرض دفع عمولة على المبلغ الملقى من القرض بواقع ٠,٧٥٪ سنويا من الفترة من تاريخ توقيع هذا العقد حتى تاريخ الإلغاء ، وتدفع هذه العمولة بالإضافة إلى أي عمولة أخرى تستحق وفقا للمادة ٥/١ .

٨/١ : إيقاف السحب :

دون الإخلال بنصوص المواد ٦/١ ، ٧/١ ، ٩ ، يجوز للبنك في أي وقت إيقاف السحب من القرض بعد وقوع أي حالة من الحالات الواردة بالمادة "٩" ويحق للبنك الاستمرار في إيقاف السحب طالما أنه يعتبر أن الحالة لا تزال قائمة ومستمرة .

٩/١ : عملة المبالغ طبقا للمادة (١) :

تحتسب العملات المستحقة طبقا لهذه المادة رقم "١" بوحدة النقد الأوروبية وتدفع بوحدة النقد الأوروبية أو بعملة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء في البنك تبعا لاختيار المقرض .

وهم حساب المبلغ المستحق بأي عملة وفقا للجدول "ب" وعلى أساس أسعار التحويل الصارية على هذه العملة قبل تاريخ الدفع بخمسة عشر يوما وإذا لم يكن هذا اليوم من أيام العمل الرسمية يؤخذ بأقرب يوم عمل سابق .

(المادة ٢)

القرض

١/٢ : مبلغ القرض :

يتكون القرض (ويشار إليه فيما بعد "القرض") من إجمالي المبالغ المسحوبة بالعملة أو العملات التي يقدمها البنك وذلك وفقا للإشعار الصادر من البنك عند كل سحب .

٢/٢ : عملة السداد :

يقوم المقرض بسداد القرض وفقا للمادة "٤" أو المادة "٩" (حسب الحالة) بكل عملة تم السحب بها .

ويكون مبلغ كل قسط واجب الدفع بكل عملة من العملات متناسبا مع مبلغ القرض المسحوب بهذه العملة ، بشرط أنه إذا قرر البنك وأخطر المقرض في / أو قبل تاريخ أى سحب فإن المبالغ المقيم بوحدة أو أكثر من العملات التي يتكون منها السحب محل الاعتبار سيتم سداده خلال مدة أقل من الأجل النهائي للقرض . وإذا قرر البنك ذلك بالنسبة لأي مبلغ يتم سحبه فسيقوم البنك في خلال الشهر التالي لتاريخ السحب النهائي (أو إلغاء الجزء الغير مسحوب من القرض أو تخفيضه حسب الحالة) بموافاة المقرض بجدول سداد بديل على الجدول "ج" ويشترط أن يكون إجمالي وحدات النقد الأوربية المعادلة للمبالغ الأصلية المستحقة على المقرض في كل تاريخ سداد (ويحسب هذا المعادل لكل سحب يتم طبقا للمادة ٢/١ على أساس أسعار التحويل المطبقة على السحب محل الاعتبار وفقا للمادة ٣/١) مساويا للنسبة المئوية الواردة بالجدول "ج" وذلك عند التعبير عنها بنسبة مئوية من القرض .

٣/٢ : عملة الفائدة والمصروفات الأخرى :

عند دفع الفوائد والمصروفات الأخرى المستحقة على القرض بموجب المواد ٣ ، ٤ ، ٥ وأيضا عند تطبيق المادة ٩ يتم حسابها بكل عملة يتم سداد القرض بها .
وتدفع أى مدفوعات أخرى بالعملة التي يحددها البنك ، مع الوضع في الاعتبار عملة المصروفات التي سيتم استعاضتها عن طريق الدفع محل الاعتبار .

(المادة ٣)

الفائدة

١/٣ : سعر الفائدة :

يدفع المقرض للبنك فائدة على الرصيد القائم من القرض بسعر سنوي إسمي مدعم قدره
، وتدفع الفائدة نصف سنويا مؤخرًا في التواريخ المحددة في
المادة ٣/٥.

٢/٣ : الفائدة على المبالغ المتأخرة :

دون الإخلال بنص المادة "هـ" واستثناء من المادة ١/٣ تتحمل المبالغ متأخرة
سداد بفائدة اعتبارًا من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ الدفع الفعلي بسعر سنوي يعادل
سعر الفائدة المحددة في المادة ١/٣ مضافًا إليه ٣,٥٪ .
وتدفع هذه الفائدة بنفس عملة المبلغ المتأخر سداده الذي تستحق عليه الفائدة
المذكورة .

(المادة ٤)

السداد

١/٤ : السداد العادي :

يقوم المقرض بسداد القرض وفقًا لجدول استهلاك الدين الوارد بالجدول "ج" على
٣٠ قسط نصف سنوي تبدأ بعد خمس سنوات من توقيع العقد (خمس سنوات فترة
سمح) .

٢/٤ : السداد المبكر الاختياري :

١ - يجوز للمقرض أن يقوم بالسداد المبكر لكامل قيمة القرض أو جزء منه في
أى تاريخ من التواريخ المذكورة بالمادة ٣/٥ بشرط موافاة البنك بإخطار كتابي مسبق
بمدة شهرين على الأقل .

٢ - في حالة السداد المبكر يكون على المقرض أن يدفع للبنك مبلغًا يساوي ٧٥٪
من إجمالي المبالغ المحسوبة والمخصومة على النحو الآتي :

(أ) لكل فترة نصف سنوية تقمى في أحد تواريخ دفع الفائدة التي تحمل بعد تاريخ السداد المبكر يقوم البنك بحساب مبلغ الفائدة (إن وجد) الذي أولا السداد المبكر كان يستحق على المبلغ المسدد مبكراً، وذلك باستخدام المعدل الذي يزيد به السعر التعاقدى الأساسى على معدل إعادة الاستثمار . . على أنه لأغراض هذه الفقرة "السعر التعاقدى الأساسى" يقصد به سعر الفائدة الغير مدعم الذى يطبقه البنك بشكل عام في تاريخ هذا العقد، وهو سعر سنوى أسمى يعادل ، معدل إعادة الاستثمار ويقصد به سعر الفائدة الغير مدعم الذى كان سيحدده البنك على أحد قروضه الممنوحة - قبل تاريخ السداد المبكر محل الاعتبار بثلاثة شهور بنفس تكوين عملات المبلغ المسدد مبكراً وله تواريخ دفع فائدة نصف سنوية وله متوسط عمر يكون مساوياً لمتوسط العمر المتبقى للقروض الحالية . . أو مساوياً لأقل متوسط عمر يحدده البنك إذا كان العمر المتبقى من القروض الحالية أقل من عمر قرض يحدده البنك بالعملات محل الاعتبار .

(ب) يتم خصم كل مبلغ محسوب بهذه الطريقة في تاريخ السداد المبكر على أساس سعر خصم مساوى لمعدل إعادة الاستثمار .

٣ - تكون المبالغ التي يحددها المقرض في إخطاره للبنك بالسداد المبكر وأي مبالغ أخرى تستحق بموجب المادة ٢/٤ . (ب) مبالغ واجبة الدفع للبنك في التاريخ المحدد بالإخطار . ويكون هذا الإخطار نهائياً وغير قابل للإلغاء .

٣/٤ : شروط خاصة بالسداد المبكر الاختيارى طبقاً للمادة ٤ :

يتم السداد المبكر بجميع عملات القرض بالتناسب مع المبالغ القائمة محل الاعتبار .
ويستخدم كل مبلغ يسدد مبكراً في تخفيض قيمة كل الأقساط القائمة بالتناسب ولا يوجد في هذه المادة (٤) ما ينحل بنصوص المادة (٩) .

(المادة ٥)

المدفوعات

١/٥ : محلّ الدفع :

يدفع كل مبلغ يستحق على المقرض بموجب هذا العقد في الحسابات المحددة لهذا الغرض والتي يخطر بهما قبل تاريخ استحقاق أول دفع على المقرض بمدة ١٥ يوم على الأقل ، ويلتزم البنك بإخطار المقرض عن أى تغيير في هذه الحسابات قبل تاريخ أول دفع مطلوب تحويله على الحساب الجديد بمدة ١٥ يوم على الأقل .
ولاتسرى هذه المادة في حالة الدفع بموجب المادة "٩" .

٢/٥ : حساب المدفوعات بالنسبة لجزء من السنة :

يتم حساب أى مدفوعات تستحق بموجب هذا العقد سواء كانت فائدة أو عمولة أو خلافه عن فترة زمنية تمثل جزء من السنة على أساس أن العام ٣٦٠ يوما وأن الشهر ٣٠ يوما .

٣/٥ : تواريخ الدفع :

تدفع المبالغ المستحقة نصف سنوياً بموجب هذا العقد للبنك في ،
من كل عام وتدفع المبالغ الأخرى المستحقة طبقاً لهذا العقد في خلال سبعة أيام من تسلم المقرض لمطالبة البنك .

يعتبر المبلغ المستحق على المقرض أنه قد سدد عند استلام البنك لهذا المبلغ .

(المادة ٦)

اجراءات خاصة

١/٦ : استخدام القرض والتمويلات الأخرى :

يلتزم المقرض باستخدام القرض الحالى والتمويلات الأخرى المذكورة بمجدول التمويل الوارد في ديباجة هذا العقد في تنفيذ المشروع على وجه القصر والتحديد .

٢/٦ : استكمال المشروع :

يتعهد المقرض بتنفيذ المشروع واستكمال بالتاريخ المحدد وبالمواصفات الفنية المذكورة .

٣/٦ : الزيادة في تكلفة المشروع :

في حالة زيادة التكلفة الفعلية للمشروع عن الرقم التقديري المذكور بالفقرة الثانية من ديباجة هذا العقد فإن المقرض سيقوم بتدبير التمويلات الإضافية المطلوبة لتمويل الزيادة في التكلفة دون اللجوء للبنك بحيث يتمكن المقرض من استكمال المشروع وفقا للوصف الفني ويقدم المقرض بعد التشاور مع البنك خطة تمويل الزيادة في التكلفة في الوقت المناسب .

٤/٦ : اجراءات طرح المناقصات :

يقوم المقرض بشراء المهمات وتوفير الخدمات واصدار أوامر العمل الأخرى اللازمة للمشروع - كلما كان ذلك ملائما وممكنا ومرضيا للبنك - عن طريق المناقصة الدولية المفتوحة التي تشمل على الأقل مواطني جمهورية مصر العربية والدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوربية .

٥/٦ : التأمين :

سيقوم المقرض بعمل التأمين المناسب على جميع الاعمال والممتلكات التي تشكل جزءا من المشروع طوال فترة سريان القرض وبما يتفق مع القواعد السارية للأعمال المائة ذات الأهمية العامة .

٦/٦ : وحدة ادارة المشروع :

يقوم المقرض بتشكيل وحدة المشروع والمشار إليها في البند (١ / ٤ / أ) وحيث يرى البنك أن وجود هذه الوحدة ضروريا لسلامة تنفيذ المشروع على الوجه الأكمل واستمرارية أمداد المشروع بالعاملين المناسبين لمواجهة متطلبات العمل بكفاءة ، كما تتضمن مسؤوليتها تنسيق عمل المشروع ، والاشراف على احتياجات المشروع واعداد تقارير ربع سنوية مع البيانات الأخرى للبنك ، كما أشير إليها في البند ١/٧ . كما أن المقرض

سوف يقيم حسابات منفصلة تشمل كافة العمليات المصرفية التي لها علاقة بالمشروع ويقدم للبنك بيان عن هذه الحسابات في صورة إيرادات ومصروفات سنويًا .

٧/٦ : تشغيل وصيانة المشروع :

بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع وطالما أن القرض لا يزال قائمًا يتولى المقرض المحافظة على البنية الأساسية للمشروع للعمل بكفاءة ويضمن أن هذا الجزء من المشروع يعمل ويدار بوحدة إدارة مجهزة جيدًا ومزودة بالعاملين اللازمين وتعمل في موقع المشروع كما يضمن المقرض أن الجزء المتبقى من المشروع سوف يعمل ويتم المحافظة عليه من قبل المستخدمين من المشروع وأن وحدة إدارة المشروع ستكون مسؤولة عن الإلتصال بوزارة الأشغال والموارد المائية والجمعيات التعاونية الزراعية والإرشاد الزراعي .

تتكون البنية الأساسية للمشروع من محطة رفع رئيسية وقنوات ري رئيسية وقنوات صرف شاملة أعمالها الإنشائية ومعداتها كذلك شبكة الكهرباء الرئيسية والطرق الرئيسية .

٨/٦ : تخصيص الأرض :

يلتزم المقرض بتخصيص الأرض بمنطقة المشروع وفقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ويهدف إلى توزيع الأرض . ٥ : ٥ بين صغار الملاك وخريجي الزراعة كجزء أول والشركات والجمعيات التعاونية الزراعية كجزء ثاني وهذه الأرض المخصصة سيتم تقييمها وتسجيلها بأقل تأخير ممكن وفي وقت كافي لمساعدة صغار الملاك وغيرهم من استخدام تلك الأرض كضمان للقروض التي يحصلون عليها من البنك الرئيسي للإئتمان والتنمية الزراعية .

٩/٦ : الخدمات الإرشادية :

أثناء تنفيذ المشروع يلتزم المقرض بتوفير الخدمات الإرشادية الزراعية في منطقة المشروع وتوفير مهندس للإرشاد لكل ٢٠٠ / ٢٥٠ مزارع إلى جانب استشاريين متخصصين .

١٠/٦ : تدبير الائتمان الزراعي :

يخضع المقرض من جانبه مايلزم من إجراءات لتشجيع إنشاء غروع للبنك الرئيسي للإئتمان والتنمية الزراعية في منطقة المشروع ويقوم المقرض بهذا الإجراء حتى تصير أرض المشروع مسجلة وفي متناول المزارعين لاستخدامها كضمان للقرض وسيقوم المقرض بتوفير هذه المساعدة لصغار الملاك لاستيفاء احتياجات البنك السابق ذكره منهم كضمان للتسهيلات الائتمانية لصغار الملاك .

المادة ٤٧

معلومات وزيارات

١/٧ : معلومات تتعلق بالمشروع :

سيقوم المقرض بالآتي :

(أ) تسليم البنك :

١ - تقرير ربع سنوي باللغة الانجليزية عن تنفيذ المشروع حتى يتم استكمال .

٢ - تقرير عن بند المشروع بعد ثلاثة أشهر من انتهاء تنفيذه .

٣ - موافاة البنك بمعلومات سنوية بالنسبة للخمس سنوات الأولى بعد استكمال المشروع وفي السنة العاشرة بعد الاستكمال عن تطور المنطقة المروية (أرقام محده) والتركيب المحصولي ، الإنتاجية ، وأسعار البيع ، وتكلفة الإنتاج والرى .

(ب) موافاة البنك لأخذ الموافقة بدون تأخير عن أى تغيير في الخانات عن الخطة العامة للمشروع ، أو بالنسبة للبرنامج الزمنى أو برنامج المصروفات للمشروع .

(ج) وبصفة عامة يخطر البنك بأى واقعة أو حادث معروف للمقرض والذي قد يكون له تأثير على ظروف تنفيذ أو إدارة المشروع .

٢/٧ : معلومات تتعلق بالمقترض

سيقوم المقترض بالآتي :

(أ) تسليم البنك :

١ - تقرير ربع سنوي باللغة الإنجليزية عن ميزانية الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

٢ - من وقت لآخر معلومات مالية تتعلق بالهيئة قد يحتاجها البنك .

(ب) التأكد من أن سجلات حسابات الهيئة توضح العمليات المتعلقة بالتمويل وتنفيذ المشروع والمتعلقة أيضا ببيع الأرض أو التصرفات الأخرى في أوضاع المشروع

(ج) موافاة البنك :

١ - بصفة عاجلة عن أي واقعة قد تضطره أو أي طلب له لدفع أي قرض كان ممنوحا بصفة أساسية لمدة تزيد عن ٥ سنوات

٢ - بصفة عامة أي واقعة أو حادث قد يؤدي إلى عدم الوفاء بأي التزام للمقترض طبقا لهذا العقد .

٣/٧ : الزيارات :

يقوم المقترض بالسماح للأفراد الذين يعينهم البنك لزيارة مواقع العمل والإنشاءات والأعمال الداخلة في نطاق المشروع وإجراء المراجعات على حسب رغبتهم وموافقاتهم بالمساعدة الضرورية لهذا الغرض .

(المادة ٨)

المصروفات والتكاليف

١/٨ : الضرائب والرسوم والمصاريف :

يحمل المقترض بدفع جميع الضرائب والرسوم والمصاريف من أي نوع (بما فيها الدمغات ورسوم التسجيل) التي تنشأ عن إبرام وتنفيذ هذا العقد وجميع المستندات

المرتبة عليه ، ويلتزم المقترض بسداد أصل القرض والفوائد والعمولات والتعويضات والمبالغ الأخرى المستحقة وفقاً لهذا العقد كاملة دون أى خصم أو استقطاع من أى نوع.

٢/٨ : المصروفات الأخرى :

يتحمل المقترض بدفع كافة المصروفات المهنية والبنكية ورسوم التحويل والصرف الاجنبي الناشئة عن توقيع أى تنفيذ لهذا العقد وأى مستندات متعلقة به .

(المادة ٩)

السداد نتيجة لوقوع حالة اخلال

١/٩ : حق المطالبة بالسداد :

يلتزم المقترض بسداد القرض أو أى جزء منه بناء على طلب البنك :

أ - سداداً فورياً :

(أ) إذا تبين للبنك عدم صحة أى ركن أساسى فى المعلومات أو المستندات التى قدمت له من المقترض أو نيابة عنه أثناء فترة التفاوض على هذا العقد أو خلال مدة سريانه .

(ب) إذا دجز المقترض فى مواجيد الاستحقاق عن سداد أى جزء من القرض أو دفع الفائدة المستحقة عليه أو أداء أية مدفوعات أخرى للبنك طبقاً لنصوص هذا العقد .

(ج) بوجه عام إذا طرأ أى حدث أو موقف قد يعرض سداد القرض للخطر .

(د) إذا طوالب المقترض (نتيجة لوقوع حالة / حالات إخلال من جانبه) بالسداد المبكر لأى قرض آخر يتجاوز استحقاقه النهائى عند منحه أصلاً فترة خمس سنوات ، أو .

(هـ) إذا تأخر المقترض عن دفع أى مبلغ مستحق للبنك بموجب أى قرض ممنوح له من البنك فى موعد استحقاقه ، أو من مصادره أو من السوق الأوروبية المشتركة .

ب - عند انتهاء فترة عقوله من الوقت يحددها البنك في إخطار منه للمقرض دون نسبة للأمر بالشكل الموضى للبنك :

(أ) إذا عجز المقرض عن الوفاء بأى التزام غير مالى طبقا لفقرة العقد غير المتخصص عليه بالمادة ١/٩ (أ) (ب) .

(ب) إذا توقف الوفاء بالالتزام الوارد بالمادة ١٧ من البروتوكول المتعلق بأى قرض ممنوح لأى مقرض من جمهورية مصر العربية من مصادر البنك أو المجموعة الاقتصادية لأوروبية أو غيرها .

(ج) إذا تغيرت أى من الوقائع الواردة فى ديباجة العقد تغيرا جوهريا وكان هذا التغير يهدد مصالح البنك كمقرض للمقرض أو يؤثر عكسيا على تنفيذ وإدارة أى عنصر هام من المشروع .

٢/٩ : حقوق اخرى وفقا للقانون :

المادة ١/٩ . سوف لا تحدد من أى حقوق للبنك للمطالبة بسداد القرض .

٣/٩ : الأضرار :

يدفع المقرض للبنك على أى قسط مستقبلى (طبقا للجدول ج) يصبح مسحق السداد فوراً بناء على مطالبة من البنك وفقا لهذه المادة ٩. مبلغا بحسب النسبة ٠,٢٥٪ سنويا عن الفترة من تاريخ المطالبة وحتى تاريخ الاستحقاق الأصيل للأقساط .

٤/٩ : علم التنازل :

لا يجوز تفسير عدم ممارسة البنك أو تأخره فى ممارسة أى من حقوقه المحفوظة ل طبقا لهذه المادة (٩) على أنه تنازل عن مثل هذا الحق .

٥/٩ : استخدام المبالغ التى يتسلمها البنك :

تستخدم المبالغ التى يتسلمها البنك بناء على مطالبته وفقا للمادة ٩ .

أولا : فى دفع التعويضات والعمولات والفائدة . . طبقا لهذا الترتيب .

ثانيا : في تخفيض أقساط السداد القائمة بترتيب عكسي لتواريخ استحقاقها .

(المادة ١٠)

القانون والاختصاص القضائي

١/١٠ : القانون :

يحكم هذا العقد من حيث الشكل والتفسير والصلاحية وفقا للقانون الانجليزي .

٢/١٠ : الاختصاص القضائي :

يتم إحالة جميع الخلافات الناشئة عن هذا العقد إلى محكمة العدل التابعة للمجموعة الأوروبية .

ويتنازل طرفا هذا العقد بهوجبه عن أي حصانة من / أو حق في الاعتراض على الاختصاص القضائي للمحكمة المذكورة .

ويكون قرار هذه المحكمة الصادر وفقا لهذه المادة ٢/١٠ قرارا قاطعا وملزما لطرفي العقد دون أي قيود أو تحفظات .

٣/١٠ : وكيل المقترض في تسلم الاشعارات القضائية :

يعين المقترض سفير ج . م . ع لدى المجموعة الأوروبية وعنوانه الحالي Avenue Louise 522, 1050 Brussels ليكون وكلاء عنه في تسلم أي أمر قضائي أو إخطار أو إشعار أو حكم أو أي إجراء قانوني آخر نيابة عن المقترض .

(المادة ١١)

احكام ختامية

١/١١ : الاخطارات :

باستثناء ماورد بالمادة ٣/١٠ . ترسل جميع الإخطارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بهذا العقد للبنك أو المقترض على إعتناوينهما المذكورة فيما بعد أو على أي عنوان آخر يتم الإخطار به مسبقا للطرف الآخر كعنوان بديل لهذا الغرض .

للبنك :

EUROPEAN INVESTMENT BANK

100, boulevard Konrad Adenauer

L-2950 Luxembourg

Telex : 3530 BNKEU LU

Telefax : 437704

للمقرض :

General Authority for Rehabilitation Projects and Agricultural

Development

P.O. box 56 : Dokki

Cairo — EGYPT

Telex : 21296/ARPAD-UN

With Copy To :

Ministry of Agriculture and Land Reclamation

٢/١٤ : شكل الاخطار :

بالنسبة للإخطارات والمراسلات الأخرى المحددة لها فترات معينة في هذا العقد أو التي تحدد فترات زمنية ملزمة للطرف المرسل إليه الإخطار محل الاعتبار فإنه سيتم تسليمها باليد أو إرسالها بخطاب مسجل أو برقيا أو بتلكس أو بأى طريقة أخرى تثبت تسليم الإخطار للمرسل إليه وسوف يكون تاريخ التسجيل أو تاريخ تسليم الرسالة المنقولاً تاريخاً حاسماً ونهائياً في تحديد الفترة الزمنية .

٣/١٤ : الديباجة والجداول والملاحق :

تشكل ديباجة هذا العقد والجداول الآتية جزءاً لا يتجزأ من العقد :

- | | |
|------------|-------------------------------|
| الجدول (أ) | الوصف الفنى . |
| الجدول (ب) | تعريف وحدة النقد الأوروبية . |
| الجدول (ج) | جدول استهلاك الدين (السداد) . |

مرفق مع هذا العقد الملاحق الآتية :

الملحق (١) فرار مجاس إدارة المقترض .

الملحق (٢) تفويض المقترض بالتوقيع .

إشهادا على ما تقدم فقد تحرر هذا العقد ووقع عليه نيابة عن الطرفين المتعاقدين في ثلاثة أصول باللغة الانجليزية .

الجدول (١)

المواصفات الفنية

١ - عموميات :

يشمل المشروع اعداد الدراسة ، التنفيذ ، التشغيل والصيانة للبنية الأساسية الضرورية لنظام ري حديث ، صرف وطرق لمساحة مجهزة ومعدة للري قدرها ٥٠٠٠ فدان (١٨,٩٠٠ هكتار) وتقع هذه المنطقة جنوب ترعة النصر في منطقة النوبارية بمصر - وتمتد مياه الري من النيل عند طريق ترعى النوبارية والنصر .

وسوف ينفذ المشروع طبقا للمواصفات الآتية ، وبيان الأعمال المرفق لأعمال الري (جدول رقم ١) والجدول الزمني (جدول رقم ٢) .

٢ - وصف الأعمال (انظر ايضا الجدول رقم ١) :

١/٢ نظام الري

١/١/٢ الترعة الرئيسية ٢٠ ومحطة رفع المياه :

يتغذى القمم الأول بالراحة من ترعة النصر والقسم الثاني يحصل على المياه عن طريق محطة رفع المياه الموجودة عند الكيلو ٤,٥ على الترعة الرئيسية نفسها وسوف تبطن الترعة بالحرسانة على شكل قطاع شبه منحرف .

٢/١/٢ قنوات الدرجة الثانية والثالثة :

سيتم تبطين القنوات بالموقع على شكل قطاع شبه منحرف باعتبار استخدام أساليب الري المتطورة (رش) والتشغيل لمدة ١٦ ساعة / يوم .

٣/١/٢ نظام التحكم فى المياه :

سوف تزود التربة الرئيسية وقنوات المدرجة الثانية والثالثة بهوائيات اوتوماتيكية محافظة على منسوب مياه ثابتة بالخلاف وسوف يتم تشغيل محطة رفع المياه اوتوماتيكيا عن طريق منسوب المياه الثابت بطرد المحطة .

٤/١/٢ وحدات الري :

مقاسات الوحدة التصميمية ستكون ٤٥٠×١٤٦ مترا أى ٢٠ فدان (٨,٤ هكتار) وبها ٤ مزارعين .

وكل وحدة ستكون مجهزة لتشغيل ٧×٤ رشاشات فى نفس الوقت بتصريف قدره ١,٦ متر مكعب / ساعة (٤٥ لتر / ثانية) وضغط ٢٨ متروقت التشغيل (الرش) ١٦ ساعة / اليوم . التصريف المطلوب للوحدة ٤٥ متر مكعب / ساعة (١٢,٦ لتر ثانية) وهو يعادل تصرف نظري مستمر قدره ١ لتر / ثانية / هكتار وسوف يتم اهداء المياه عن طريق محطة تدار كهربائيا لتغذية ٤ محابس وخطوط مواشير رئيسية مدفونة من P.V.C بطول ٣٨٨ متر قطر ٧٥ - ١١٠م وتحمل ستة ضغط جوى .

٥/١/٢ مناطق مرتفعة ارتفاعا ملحوظا عن منسوب قنوات الري :

سوف تزود بمحطات ضخ المياه وبالتالي تلغى محطات لرى الصغيرة وفى هذه المناطق فإن أنابيب P.V.C سوف يتم حمايتها من صدمات الضغط عن طريق صمامات اوتوماتيكية لتصريف الهواء .

٦/١/٢ شبكة توزيع مياه الري الحقلية :

يشتمل التصميم الأساسى على ١٢٦ م قطر ٥٠مم مواشير المونيوم و٧ رشاشات لكل مزارع وفى حالة رغبة المزارع تغيير معدلات الري الى رى بالتنقيط فى هذه الحالة تزيد ساعات العمل الى ٢٠ ساعة/اليوم .

٧/٢ نظام الصرف :

مصارف مكشوفة عمق ٢ - ٢,٥ متر تقع على أبعاد حوالى كيلو متر .

٣/٢ الطرق :

طرق اسفلتية للخدمات على طول الترع الرئيسية وبطول قنوات الدرجة الثانية والثالثة التي تؤدي إلى محطات ضخ المياه ، مجهزة للخدمة الداخلية لتصل جميع القطع بطرق الخدمة المرصوفة .

٤/٢ مصدات للرياح :

صف واحد من أشجار الكازوارينا حول كل وحدات الري تتحول إلى صفين عندما تنقابل الوحدات ، أما بالنسبة لقنوات الصرف يتم التشجير على جانب واحد فقط لتسهيل الصيانة بالمعدات الميكانيكية .

٥/٢ اعمال اضافية :

سيتم إنشاء شبكة لمدخل لخطوط الكهرباء بالمنطقة ومتصلة بكل محطات الضخ والطلمبات الفردية لوحدات الري .

أثناء فترة إنهاء المشروع ستم بعض أعمال التسوية الابتدائية لضمان انحدارات منتظمة لكل وحدة ري .

٣ - البنية الأساسية الاجتماعية :

ستجهز المنطقة بأربع قرى للخدمات متضمنة مايلي :

مدرسة (٢٢٢٠) متر مربع مركز خدمة طبية (٤٨٠ متر مربع) سوق محلات تجارية وبنك الح (٥٢٠)٠٠٠ متر مربع) مسجد (١٥٠ متر مربع) وحدة التنمية الريفية (٧٤٠ متر مربع) دار للأشطة الاجتماعية (٣٠٠ متر مربع) ٤٠٠ - ٥٠٠ مسكن للإرشاد ، وموظفي إدارة المشروع ولعائلات المزارعين . بالإضافة إلى عدد مناسب من القرى التابعة لتشمل على ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ مسكن لأسر المزارعين وموظفي الإرشاد .

٤ - التشغيل والصيانة :

تقوم وحدة تشغيل المشروع بالتشغيل وستكون مسؤولة عن الصيانة .

وسيتم تنفيذ الصيانة على أساس تعاقدى مع واحدة أو أكثر من الستة شركات للقطاع العام لاستصلاح الأراضي المتخصصة .

هذه الوحدة ستكون مجهزة بالمعدات كالاتى :

٣ - سيارات مجهزة بمحركات فرز

٢٠ - موتوسكل .

٥ - معدات الانشاء لاستصلاح الاواضى :

لائحة كميات

- ١ - ستائر معدنية
- ٥ - حفار هيدروليكي على كاتينة سعة قادوس ٢م١,٢
- ١٣ - حفار هيدروليكي سعة قادوس ٧,٠٠ - ٨,٠٠م٢
- ٤ - شاكوش هيدروليكي لحفار هيدروليكي
- ٦ - موتور جريدل بسلاح عرض ٣ - ٤م
- ٧ - موتور سكريبكر - تحميل ذاتى ١٦م٢
- ٤ - بلدوزر ٣٠٠ حصان .
- ١٣ - لورى بجهاز بخلاط للخرسانة سعة ٦ - ٧م٢
- ٩ - هراس ١٠ - ١٢ طن بطبقة الأساس
- ١ - ماكينة ارنكة وتبطين للقنوات (نصف قطاع)
- ١ - لودر قادوس سعة ٢ - ٣م٣
- ١ - ونش هيدروليكي متحرك ١٠ - ١٢ طن
- ١ - ونش هيدروليكي ١٠٠ طن (للحجارة)
- ١ - ونش هيدروليكي ٧٠ طن (للحجارة)
- ٢ - ونش برجى متحرك ١ طن
- ٢ - لودر صنارة ٤ x ٤

- ١٧ - خلاطة خرسانة مركزية قدرة ٣٣٠م/ساعة
- ١٨ - اورى ٦ × ٤ مزود بمقطورة أسفلت ٤٠ طن
- ١٩ - مواسير للابار العميقة
- ٢٠ - قطع غيار للمعدات عالية او إضافية

٦ - يمكن استخدام القرض لسداد البنود الآتية :

محطة رفع المياه الرئيسية ١/١/٢ ، معدات التحكم في المياه (٣/١/٢) طلبات صغيرة ومتوسطة الحجم وأنايب P.V.C (٤/١/٢ ، ٥/١/٢) ، معدات للرى بالرش والتنقيط (٦/١/٢) سيارات ، موتوسيكلات (٤) معدات للإنشاء (٥) .

٧ - التوقيت :

سيتم تنفيذ المشروع طبقا للجدول الزمني المرفق ويجب أن يتم العمل في نهاية ١٩٩٣

تعريف الوحدة النقدية الأوروبية

طبقا لللائحة مجلس المجموعة الأوروبية رقم ٧٨/٣١٨٠ في ١٨ ديسمبر ٧٨ والمنشور بالجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٨ (رقم ل ٣٧٩) وتم تعديله طبقا لللائحة المجلس رقم ٢٦٢٦/٨٤ في ١٥ سبتمبر ٨٤ والمنشور بالجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية في ١٦ سبتمبر ٨٤ (رقم ل ٢٤٧) تحددت الوحدة النقدية الأوربية على أساس مجموع المبالغ الآتية بالعملات التالية للدول الأعضاء بالمجموعة الأوروبية :

٠,٧١٩	مارك المانى
٠,٨٧٨	جنيه استرلينى
١,٣١	فرنك فرنسى
١٤٠,٠	ليرة إيطالية
٠,٢٥٦	جيلدر هولندى
٣,٧١	فرنك بلجيكى

٠,١٤	فرنك او كسمبرجى
٠,٢١٩	كرون دانمركى
٠,٠٠٨٧١	جنيه ايرلندى
١,١٥	دراهما يونانية

وقد تتغير الوحدة النقدية الاوربية طبقا للمادة ٢ من اللائحة رقم ٧٨/٣١٨٠ وبناء على أى تغير يصير فعلا فان تكوين الوحدة النقدية المعدل سيطبق على كل الالتزامات التى تستند فى التعامل فيما بعد على الوحدة النقدية أو التى سيتم إنجازها طبقا لهذا العقد .

وإذا اعتبر البنك فى أى وقت أن الوحدة النقدية الاوربية سيتم وقف استخدامها من خلال النظام الاوروبى المالى (كما هو منصوص عليه فى قرار المجلس الأوروبى فى ٥ ديسمبر ٧٨) ولأجل عقد صفقات بين السلطات المالية المركزيه لدول أعضاء المجموعة الاوربية وغيرها من المؤسسات (المنشاه عن طريق المعاهدات المنشأة من المجموعة الأوربية وعليه سيتم إبلاغ المقرض بالنسبة لجميع الالتزامات المستندة على وحدة النقد الاوربية المتعامل بها أو سيتم التعامل بها .

وفقا لهذا العقد تاليا لإخلاء المقرض فإن وحدة النقد الأوربية سيتم استبدالها بمبالغ العملات التى تقرر حديثا عن طريق مجلس المجموعة الأوربية قبل تاريخ الأخطار أن قيمة الوحدة النقدية الأوربية بأى عملة سوف تتطابق وفقا لما تقرر له لجنة المجموعة الاوربية على أساس أسعار التحويل اليومية للسوق وكنتيجه لأهمال مثل هذا التحديد فإن قيمة الوحدة النقدية الاوربية بأى عملة معطاة سوف تساوى مجموع المبلغ الموازى لهذه العملة لمبالغ العملات المذكورة فى الوحدة بالفقرة الأولى عالية .

قيمة الوحدة الأوربية النقدية اليومية بعملات الدول المختلفة متاحة يوميا ومنشورة فى الجريدة الرسمية للمجموعة الاوربية .

ملحق (١) :

القرار المقترح من مجلس الوزراء لتنفيذ عقد التمويل .

(لقد قدم للجلس مسودة بتاريخ لعقد تمويل بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوربي لتقديم قرض يبلغ يعادل ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية من مصادره الخاصة لمشروع الري بالنوبارية .

فلقد تقرر ما يلي :

(أ) تدخل جمهورية مصر العربية في تنفيذ عقد تمويل مع بنك الاستثمار الاوربي للقرض السابق ذكرة .

(ب) يفوض السيد / أو السيد / لتنفيذ عقد التمويل

بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الاوربي نيابة عن ج.م.ع بقرض قدره ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية بالشروط المذكورة بمسودة عقد التمويل السابق ولكن بالشروط الخاصة بالفائدة والسداد وغيرها ومع التعديل لمسودة عقد التمويل السابق حيث كما يتراءى ضروريا أو مرغوب فيه من السيد / أو السيد / أو لمن سيكون له حق التوقيع .

١٩٨٩

لقد تحورت نسخة أصلية للقرار في

موقعة - سكرتارية الشركة .

Amortisation table

Project NUBARIYA IRRIGATION PROJECT

Rate used for calculating percentages ; 6.30%

Due date of Instalment		Amounts to be repaid expressed as percentage of the loan as defined in Article 2.01
1.	15 November 1994	2.05%
2.	15 May 1995	2.12%
3.	15 November 1995	2.18%
4.	15 May 1996	2.25%
5.	15 November 1996	2.32%
6.	15 May 1997	2.40%
7.	15 November 1997	2.47%
8.	15 May 1998	2.55%
9.	15 November 1998	2.63%
10.	15 May 1999	2.71%
11.	15 November 1999	2.80%
12.	15 May 2000	2.89%
13.	15 November 2000	2.98%
14.	15 May 2001	3.07%
15.	15 November 2001	3.17%
16.	15 May 2002	3.27%
17.	15 November 2002	3.37%
18.	15 May 2003	3.48%
19.	15 November 2003	3.58%
20.	15 May 2004	3.70%
21.	15 November 2004	3.81%
22.	15 May 2005	3.93%
23.	15 November 2005	4.06%
24.	15 May 2006	4.19%
25.	15 November 2006	4.32%
26.	15 May 2007	4.45%
27.	15 November 2007	4.59%
28.	15 May 2008	4.74%
29.	15 November 2008	4.89%
30.	15 May 2009	5.03%
		<u>100.00%</u>

جدول رقم (١)

حجم العمل (مشروع الري بالنوارية) فرع (٣٠)

الإجمالي	الشركات	مساحات صغيرة (صغار زراع وخرابجين) مستثمرين	الاستخدام
			نوعية الاستثمارات المقدمة
	البنية الأساسية	بنية أساسية واستصلاح داخلي	
٥٠٠٠٠ فدان	١٢٥٠٠ ف	٣٧٥٠٠ فدان	المساحات - مساحات جغرافية
٢١٠٠٠ هكتار	٥٥٢٥٠ ه	١٥٧٥٠ هكتار	
٤٥٠٠٠ فدان	١١٢٥٠ ف	٣٣٧٥٠ فدان	المساحات مجهزة ومعدة للري
١٨٩٠٠ هكتار	٤٧٢٥٠ ه	١٤١٧٥ هكتار	

حجم الأعمال

فدان هكتار

المتاحة

٥,٤ + ٣٢,٦ كم

١,٨ - ١,٨

١٠٪

٢١ م٣ / ٢٠ م٣

٢٠ م٣ / ١ × م

ترعة الري الرئيسية الطول

الميول

التصرف

محطة الطلمبات الرئيسية -

التصرف والرفع

إجمالي عدد الطلمبات / الطلمبات

الاحتياطية

قنوات الدرجة الثانية	١٨,٠ كم	٢٠,٥	٢١,٣
قنوات الدرجة الثالثة	٥٦,٠ كم	٢١,٦	٢٣,٩
مواسير الضغط المرفوعة	٨٩٠,٠ كم	٢٢٦	٢٦٣
الطامبات متوسطة الحجم			
	١٠٠ لتر / ث	٦٠ متر	٩٠
	٢٠٠ لتر / ث	٦٠ متر	١٥
طامبات صغيرة (٢٠ فدان)			
	١٣ لتر / ث	٤٥	
المواسير الألومنيوم	٨٥٠ كم	٢٢٥	٢٦٠
الرشاشات	٤٧٢٥٠	١,٤	٣,٣
الصرف المصرف الرئيسي	٤٥ كم	٢٣,١	٢١,٣
المصارف الفرعية	٢١٠ كم	٢٦,٣	١٤,٩
	(٢ - ٢,٥ عمق ٨)		
الطرق : الطرق الرئيسية	١٠٤ كم	٢٣,١	٢٧,٣
	(٦م عرض أسفالتية)	٣٥ كم	١٣٩ كم
الطرق الحقلية (٤ عرض -	١١٨٠ كم	٣٥	٢٨٣
ترابية			
معدات الرياح : كازوارينا	٢١٤٥ كم	٢٦٤	٢١٥١
أو أكاسيا صنف واحد			

التسوية ٣٤ مليون م^٢ ١٠٠ م^٢ ٢٤٠ م^٢

الإسكان : عدد قري الخدمات ٤

عدد المزارعين ٤٠٠ إلى ٥٠٠

عدد القرى الثانوية ١٠

عدد المزارعين لكل قرية ثانوية ٣٠٠ إلى ٣٥٠

فصر مسافة من القرية للحقل ٥ كم

البرنامج الزمني للتنفيذ

١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧

إجراء الدراسات	—————
عقد الأعمال المدنية	PEN
الترعة الرئيسية من	
ترعة النصر إلى محطة الطلمبات	—————
محطة الطلمبات إلى النهاية	-----
محطة الطلمبات	PE
التغذية الكهرو بائية للمحطة الرئيسية	—————
التغذية بالكهرباء للمحطات الفرعية ،	
عد ٣ قرية	
قنوات الدرجة الثانية	—————
قنوات الدرجة الثالثة	-----
محطات الطلمبات الصغيرة	PES
الطرق الاسفلتية	—————
مواشير ال P.V.C للزرعة	—————
توريد طلمبات الضغط الحقلية	PES
توريد مهمات الري بالرش والتنقيط	PES
الطرق الحقلية	-----
المصاريف الرئيسية	—————

(تابع) البرنامج الزمني للتنفيذ

١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧

المصاريف الفرعية	—————							
مصعدات الرياح	—————							
التسوية الابتدائية (كسر الميول)	—————							
قرية الخدمة الأولى	—————							
» » الثانية	—————							
» » الثالثة	—————							
» » الرابعة	—————							
توريد المعدات الإنشائية								
شركات الاستصلاح	————— PE							
التجهيز للإستزراع								
استثمارات القطاع الخاص								
المساحات المجهزة والقابلة للرى (بالفدان)		٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠					

N إعداد جداول الكميات
P الإعلان والدعوة للمناقصة
E التقييم أو البت في العروض
————— تنفيذ الأعمال
S توقيع العقود

وزارة الخارجية

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ٩ فبراير ١٩٩١ ، بشأن الموافقة على اتفاق عقد تمويل بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل مشروع الري بالنوبارية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٩١ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٩١ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق عقد تمويل بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ ٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل مشروع الري بالنوبارية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩

ويعمل به اعتبارا من ٢٧ فبراير ١٩٩١ ؛

صدر بتاريخ ١٩٩١/٣/٦

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد